دراسة تحليلية وقياسية لتأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي علي بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

Analytical and Econometric study of the impact of economic reform policies on some indicators of sustainable development

هاوژين خسرو أحمد[1]، سعود غالى صبر[2]

[1]جامعة السليمانية، العراق، saud.Sabr@univsul.edu.iq

[2]جامعة السليمانية، العراق، Hawzhen.ahmed@univsul.edu.iq

تاريخ الاستلام :2022/10/31 ؛ تاريخ المراجعة :2022/12/24 ؛ تاريخ القبول :2022/12/31

الملخص: هدفت هذه البحث إلي معرفة مدى تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي علي بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق وقد قسمت هذه الدراسة إلي جانبين جانب نظري يتضمن بعض أساسيات النظرية لكل من الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق للمدة (1985-2020) ، أما جانب التطبيقي تمت صياغة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للمدة (2005-2020) ، وذلك باستخدام Eviews 9 ، فضلا عن بيان أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على التنمية المستدامة، إذ توصلت الدراسة إلي أن عملية التنمية المستدامة تستدعي نموا اقتصاديا عبر تحسين معدلات الناتج المحلي الإجمالي والتي ينعكس على متوسط نصيب الفرد، فضلا عن وجود تكامل مشترك بين سياسات الإصلاح الاقتصادي ونصيب الفرد أي أن سياسات الإصلاح الاقتصادي تؤثر إيجابيا باتجاه زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة، واقترحت الدراسة إعداد خطط وبرامج عند تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وتهيئة الظروف المناسبة وسرعة تنفيذها وتحديد الأولويات والسياسات بما يخدم الأهداف الاقتصادية والتنموية في بيئة متعدد التشوهات كالبيئة العراقية.

الكلمات المفتاحية: سياسات الإصلاح الاقتصادي، التنمية المستدامة، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ARD

تصنيف JEL : C52,E00, Q01,O19

Abstract: This research aimed to know the extent of the impact of economic reform policies on some indicators of sustainable development in Iraq. Formulation of the Autoregressive Distributed Deceleration (ARDL) model for the period (2005-2020) using 9 Eviews, as well as a statement of the impact of economic reform policies on sustainable development. on the average per capita share, in addition to the existence of a joint integration between economic reform policies and the per capita share, meaning that the economic reform policies positively affect the direction of increasing the per capita GDP in Iraq during the study period, and the study suggested preparing plans and programs when designing economic reform programs and creating appropriate conditions The speed of its implementation and the identification of priorities and policies to serve the economic and development goals in a multi-distortion environment such as the Iraqi environment.

Keywords: Economic reform policies, sustainable development, average per capita GDP, ARDL

JELClassification Codes : C52,E00, Q01,O19

المؤلف المرسل: هاوژين خسرو أحمد

مقدمة

تمتاز سياسات الإصلاح الاقتصادي بكونها إحدى أهم الوسائل الفعالة التي ينادي بها كل من الصندوق النقدي والبنك الدوليين لمعالجة المشاكل والاختلالات الاقتصادية وأصبحت هذه السياسات الاقتصادية كضرورة ملحة ناجمة عن التطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يمر بها الاقتصاد المحلي والدولي، خصوصا علي البلدان النامية معروفة بمركزيتها وبسيطرتها على القطاعات الاقتصادية ، فضلاعن وجود مشاكل اقتصادية واختلالات هيكلية لذلك أصبحت معظم هذه الدول مجبرة على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي محاولة منها لمعالجة مشاكلها الاقتصادية، كما تبرز أهمية والدور الحيوي لبدء لتلك البرامج عبر قدرتها في إحداث آثار مرغوب فيها على صعيد مؤشرات ومجالات التنمية المستدامة المختلفة وعلى وجه الخصوص في التأثير على المؤشر الاقتصادي الاساسى والمعبرا عنه بمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كونه يمثل أبرز دعائم وأركان العملية التنموية.

لقد عانى الاقتصاد العراقي من ظروف قاهرة امتدت لأكثر من أربعة عقود مضت بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية وحتى تغيير النظام في نيسان 2003، بينما لازالت المعضلات قائمة حتى الآن وكل هذه المعضلات وعوامل وجودها وغيرها أدت إلي تدهور كبير وأسهمت بشكل واضح في تخلف مؤشرات التنمية المستدامة في العراق. ينصف الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد هش يعاني من اختلالات كثيرة وعميقة لاعتماد الاقتصاد على ريع النفط في مسيرة برامج وخطط التنمية منذ استقلاله وليومنا هذا وأصبحت القطاعات الاقتصادية وإدارة الاقتصاد الوطني وإمكانية تحقيق تنمية مستدامة منشودة تربط تطورها بشكل كامل بالإيرادات المتحققة من ناتج القطاع النفطي والتي تنعكس تأثيراتها على النظام البيئي في العراق، مما يتطلب إخضاعها لعملية إصلاح اقتصادي بعد تشخيص اهم الاختلالات وأسبابها.

1.1اشكالية البحث: انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل من الممكن أن تؤدي برامج الإصلاح الاقتصادي تأثيرا إيجابيا في تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق في ظل الظروف الاستثنائية التي مر بها من حروب وحصار اقتصادي ثم عدم الاستقرار السياسي والأمني على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق؟

2.1 . فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها "بالرغم مما يمتلكه العراق من موارد طبيعية وبشرية هائلة لكنه يعاني من إختلالات اقتصادية عميقة ، لذا لا بد من مخرج والبدء بعملية إصلاح اقتصادي وطني ، وتحقيق التنمية المستدامة ويفترض أن تكون عملية الإصلاح في إطار خطة علمية مدروسة بشكل دقيق على وفق مقتضيات حال الاقتصاد والمجتمع العراقي ، وأن تكون كلا لا يتجزأ من إصلاح شامل يمتد إلي الجوانب السياسية والاجتماعية والأمنية والبيئية ... وغيرها وفي إطار عملية تكاملية واضحة المعالم.

3.1. أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية:-

- التعرف على برامج الإصلاح الاقتصادي وأهدافها ومدى تأثيراتها على التنمية المستدامة في العراق
- التعرف على مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها وواقع بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق.

4.1. أهمية البحث:

تكتسب هذه الدارسة أهميتها من كونها تناقش موضوع الإصلاحات الاقتصادية وتأثيراتها في تحقيق التنمية المستدامة في العراق وما لهذا المصطلح من وقع واهتمام متزايد لدى عالم الاقتصاد اليوم.

5.1. منهجية الدراسة والادوات المستخدمة:

سيعتمد البحث على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق علي المفاهيم المتعلقة بالعلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة، وفي جانب التطبيقي استخدم التحليل الكمي الإحصائي للتوصول إلي نتائج عملية إذ يقوم البحث ببيان أثر الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك من خلال استخدام برنامج (Eviews 9) ، باعتماد علي نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) .

2. الاطار النظري لبرامج الإصلاح الاقتصادي

في هذا الاطار نحاول التسليط الضوء على الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي وأهدافها

2.1. ما هي برامج الإصلاح الاقتصادي

تشمل الإصلاحات الاقتصادية كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تؤدي إلى التخفيف ومعالجة مشكلات الاقتصاد الوطني وإعادة توجيه السياسات الاقتصادية بشكل يحقق تحسين وضع الاقتصاد العراقي بما يمكنه من الإنتعاش والازدهار، والتسيير الكفء له وفقالآليات اقتصاد السوق ويسهل كذلك تكامله مع الاقتصاديات الإقليمية، واندماجه في الاقتصاد العالمي وتحقيق المستوى الملائم والأفضل من النمو الاقتصادي القابل للإستمرار وتحسين مستوى المعيشية للمواطنين من جانب وتحسين مساره التنموي من جانب أخرى (مكتبة الإسكندرية، 2004، صفحة 6) ويحصل على دعم كل من صندوق النقد والبنك الدوليين وفيما يلي تفصيل ذلك:-

2.2 برامج التثبيت الاقتصادي: وهي السياسات قصيرة الأجل لا تتجاوز ثلاث سنوات يقوم الصندوق النقد الدولي بصيغتها من أجل المساهمة في معالجة الاختلالات الطارئة التي تحدث في الاقتصاد الوطني، مثل العجز في الميزانية العامة، والعجز في ميزان المدفوعات، وتدهور العملة الوطنية، أي أن برامج التثبيت تختص بجوانب الطلب الكلى بشقيه الإستهلاكى والاستثمارى وتحاول أن تجعله متوازنا مع إجمالي الناتج المحلي.

كما تهدف هذه السياسة إلى إزالة الاختلال إجمالي العرض والطلب المحلى وما يترتب عليه من اختلال في ميزان المدفوعات وارتفاع المستوى العام للأسعار، ويسعى هذا السياسة إلى إيجاد

انسجام بين الموارد المتاحة إذ تحقق نتائج جيدة لميزان المدفوعات وتقلل الضغوط على مستوى الأسعار المحلية وتتضمن برامج التثبيت الاقتصادي الجوانب التي يمكن اجمالها بالتالي (عواد، 2015، صفحة 4):-

- تقشف الموازنة (الرقابة الصارمة على الإنفاق):- السياسة المالية يمكن تلخيص اهم اجراءات صندوق النقد الدولي في هذا المجال بتخفيض النفقات الحكومية من خلال تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ورفع الدعم عن منتجات الطاقة والنقل والاتصالات والسلع ذات الاستهلاك الواسع بهدف ترشيد الاستهلاك، رفع كفاءة الانفاق الراسمالي من خلال التركيز على مشروعات البنية الأساسية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات وتجميد الرواتب والأجور والحد من التوظيف في القطاع العام على اساس سياسة وليست إقضاب وتقليص المساعدات الموجهة إلى مؤسسات القطاع الحكومي ، فضلاعن زيادة الإيرادات العامة عن طريق زيادة الضرائب والرسم أو توسيع الوعاء الضريبي أو رفع أسعار سلع وخدمات القطاع العام وكل ذلك من أجل تقليص عجز الموازنة والسيطرة على معدلات التضخم وتخفيض المديونية وعادة تكون هذه الاجراءات مدعومة بإجراءات نقدية تهدف إلى الحد من التوسع النقدي والتضخم. (عبدالباقى روابح و شريف غياط، 2007، الصفحات 3-4) .أن عجز الموازنة يعكس طبيعة الاختلالات الهيكلية التي ما زال الاقتصاد العراقي يعاني منها، وهذا يعني أن معالجة عجز الموازنة لا بد أن يتم بصوره هيكلية وضمن عملية التصحيح الشاملة للاقتصاد الوطني بصورة عامة والتي تهدف إلى تنويع هيكل الاقتصاد المحلي بصورة خاصة بحيث يقلل الاعتماد على القطاع النفطي كقطاع رئيسي في الاقتصاد العراقي. (محمد، 2018، صفحة 3)

- إجراءات الحد من نمو عرض النقد:- السياسة النقدية: تكمن أهم بنود هذه الإجراء في ابتعاد عن الإصدار النقدي لسد عجز ميزان المدفوعات ومعالجة عجز ميزان المدفوعات عن طريق تعديل أسعار الصرف ، وذلك اعتماد على عملية تخفيض قيمة العملة المحلية والتي عادة ما تكون مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية بما يساعد على استعادة توازن موازين المدفوعات، زيادة أسعار الفائدة الحقيقية الدائنة والمدينة للحد من القروض المصرفية للقطاع العام من جهة وتشجيع الادخار من جهه ثانية، ووضع الحدود والسقوف للائتمان المصرفي، تنمية أسواق المال . (إسماعيل محمد و عبدالمنعم هبة، 2018، الصفحات 7-8)

2.3- برامج التكييف الهيكلي:- والتي يتابع تنفيذها البنك الدولي في الأجل المتوسط والطويل ويدعو الدولة أن تتبناها عندما تكون هناك اختلالات عميقة بحيث لم تنفع فيها برامج التثبيت، وتستند إلى نظرية نيو كلاسيكية في تخصيص الموارد وتوزيعها. (رشيد، 2017، صفحة 66) ويهدف برنامج التكييف الهيكلي إلى تحرير وأسعار سلع، التجارة الخارجية وخصخصة المشاريع الدوله وفيما يلى يمكن تلخيص أهم أهداف البرامج التكييف الهيكلي (عبدالشافعى، 2017، الصفحات 20-21):-

- تحديد الأسعار:- تسعى هذه البرامج في مقدمتها إلى تحرير الأسعار سواء للموارد أم للسلع النهائية أو الأجور من قيود الدعم بمعنى تقييد أية قيود مؤسسية أو قانونية أو إجرائية مفروضة على الأسعار المحلية والعالمية بهدف تخفيف العبء عن ميزانية الدولة وإعطاء الفرصة الكافية لجهاز الأسعار لتحفيز النمو الأقتصادى حتى يمكن زيادة العرض السلعي في ضوء نمط الطلب الكلى الذى تحدده اليات السوق من خلال تأثيرها في تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة. (عبدالكاضم ايمان و عباس سحر، 2008، صفحة 130)

- تحرير التجارة:- يعد تحرير التجارة محورا أساسيا من محاور برامج التكييف كونها تساعد على اقتراب أو تساوي الأسعار المحلية مع نظيرتها الخارجية الأمر الذي يعني تمتع الوحدات الإنتاجية بقدر من الكفاءة التنافسية ويهدف رؤية تحديث تحرير التجارة لـ تشجيع الصادرات انطلاقا من اقتصاديات الدول النامية التي تواجه قدرا من العجز في العملات الأجنبية وأن عوائد الصادرات وليس الاقتراض الخارجي يعد مصدرا رئيسيا لتمويل عجز ميزان المدفوعات ، وكذلك تهدف البرامج إلى تشجيع الاندماج في الاقتصاد العالمي مع الغاء مختلف القيود على التصدير والاستيراد بدعوة بث روح المنافسة وتحقيق النمو. (البدوى، 2018، صفحة 150)

- الخصخصة:- تؤكد البرامج التكيف الهيكلي على تصحيح أداء المؤسسات بترشيدها وعقلنتها، وزيادة حجم المنافسة في السوق، ويهدف هذا البرنامج باستبدال المالك الذي ثبت أنه غير الرشيد (الدولة) بمالك رشيد (القطاع الخاص) وفصل ملكية الدولة للمؤسسات التي تبقى في حيازتها عن الإدارة، وتعتبر خصخصة مؤشر مهم لمدى التزام الدول النامية ببرامج الإصلاح الاقتصادي وآخر مرحلة من مراحل الإصلاح. (عبدالله، 2003، صفحة 101)

2.4. الأهداف العامة لبرامج الإصلاحات الاقتصادية

إن الإصلاح الاقتصادي وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها بالآتي:-

- رفع معدلات النمو الاقتصادي عبر توطين معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية بما يضمن رفع معدل الدخل السنوي الحقيقي للفرد.
- التوزيع العادل للدخل القومي بما يساهم في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.
- الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم.
- الاستثمار الأمثل والتوزيع سليم للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية.
- تطور السوق المالية المحلية والتشجيع حركتها بما يضمن تنمية قدرات الإنتاجية وزيادة مدخرات الوطنية. (العزاوى، 2009، الصفحات 19-20)
- محاولة تحقيق التوازن في عملية التنافس بين القطاعين العام والخاص وفسح المجال أمام مبادرات القطاع الخاص، لأن عملية الخصخصة هي جزء اصيل من برامج الإصلاح الاقتصادي

لأنها تمثل تغييرا جذريا للسياسات الاقتصاديه من أجل المشاركة في تعبئة الموارد المحلية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- إتباع اجراءات تقشفية صارمة لا سيما في النفقات الحكومية من أجل زيادة الإيرادات العامة.

- تخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة استمرار دعمها للمشاريع والشركات التي أثبتت التجربة عدم جودتها اقتصاديا وتوجيها نحو دعم المنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية، وتخفيض الدعم الحكومي المقدم إلى السلع الأساسية حيث كانت الحكومة العراقية ملزمة بموجب اتفاقية المعونة الطارئة أن تشرع بإلغاء الدعم على مشتقات النفظية في نهاية عام 2005 والبالغ قيمتها (1.5) مليار دولار وتخفيض مخصصات البطاقة التموينية في ميزانية عام 2006 إلى (2.6) مليار دولار بعد أن كانت (4) مليار دولار في ميزانية عام2005.

- إتباع إجراءات تقشفية صارمة لا سيما في النفقات الحكومية من أجل زيادة الإيرادات.

- تحسين أداء القطاع المالي والمصرفي، لأنه يشكل جوهر برامج الإصلاح الاقتصادي بهدف إيجاد أنظمة مالية ومصرفية سليمه وتنافسية من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والاسراع في وتيرة النمو الاقتصادي وتمكين الاقتصادي من التكيف مع الصدمات الخارجية. (الجوارين، https://www.ahewar.org، 2011)

- تخفيض عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني. (العباس، 2004، صفحة 5)

- تحفيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق الخارجية والسيطرة على التضخم.

على الرغم من كثرة الأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي إلا أن من بينهما هدفان رئيسيان تنصب جهود واجتهاد صندوق النقد والبنك الدوليين في الإصلاح الاقتصادي نحوهما:-

الأول/ إستعادة التوازن الداخلي والخارجي بما يمكنه احتواء التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات، لتوفير الموارد التي تجعل البلدة قادرا في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة، بالتالي استعادة جدارته الائتمانية.

الثاني/ تحسين كفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد والسعي لتوسيع وإنما الطاقات الإنتاجية للبلد بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي وزيادة فرص العمل المنتج وتحسين مستوى المعيشة للسكان. (صالح الحسن عبدالغفار و حسن يسرى، 2018، الصفحات 254-255)

3. ما هي التنمية المستدامة وأهدافها ومؤشراتها

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في العراق لأول مرة بعد عام 2003 وذلك بسبب الظروف القاسية التي مر بها العراق من الحروب والحصار الاقتصادي الشامل. وحسب الدستور العراقي الصادر عام 2005 وفق المادة (33) التي تضمن حق المواطن في العيش في ظروف بيئية سليمة. ومن هنا ثار الحديث عن التنمية المستدامة، فماذا يقصد إذن بالتنمية المستدامة وما أهدافها وأبعادها؟

سنحاول من هذا المحور معرفة ماذا يقصد بالتنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها على النحو التالي:-

3.1. مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها

ظهر التعريف الأول للتنمية المستدامة في تقرير صادر عن الأمم المتحدة عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك والذي يشار اليه لأن عموما بتقرير برونتلاند الصادرة عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية(WECD) والتي عرف التنمية المستدامة على أنها تنمية التي تلبي احتياجات الحاضرين دون المماس بقدرة الأجيال القادمة في تلبية حاجاتهم. (Ozili and P.K., 2022, p. 4) . يعتبر هذا التقرير دستورا لميلاد لمفهوم التنمية المستدامة وبداية الاتفاق العالمي على هذا المفهوم، وينسب التعريف آخر للنفس تقرير هو الأكثر شهرة حيث تم تعريف التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية التى تلبى حاجات المجتمع الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم. (عبدالحميد عفيف و لوصيف فيصل، 2017، صفحة 5)

كما قدم الاقتصادي روبرت سولو، ورأى أن واجب الاستدامة من " أن لانورث الأجيال المقبلة شيئا معينا، بل نزودها بكل ما يلزم لتعيش مستوى معيشي لا يقل جودة عن المستوى الذي ننعم به، ولنتطلع إلى الاجيال التي تليها من نفس منظور "وأضاف سولو قائلا: لا يجوز أن نستهلك رأس المال البشري ونستنفيذه". (United nation ، 2011، صفحة 17)

على رغم وجود تعريفات كثيرة للتنمية المستدامة فقد قسمت بعض التقارير هذه التعريفات الى:-

- التعريف الاقتصادي:-

إن التنمية المستدامة في مفهومها الاقتصادي تركز على الإدارة المثلى للموارد للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية شرط الحفاظ على طبيعته ونوعية الموارد، وانطلاقا من مفهوم التنمية المتواصلة هو ربط اقتصاديات الدول النامية ربطا وثيقا بجذور البيئة وإن كانت تعني للدول المتقدمة خفض مستوى استهلاك الطاقة والموارد من أجل ضمان حقوق الأجيال القادمة. (يوسف ماعى و عمروش الحسين، 2022، صفحة 773)

- التعريف الاجتماعي:- ويقصد بها تنمية العلاقات الإنسانية المتبادلة وتحسين مستوى التعليم الصحة والثقافة والوعى السياسية والاهتمام بمشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادي فى كافة مجالات الحياة واحترام حقوق الإنسان.

- التعريف البيئى:- ويقصد بها المحافظة على البيئة، ومواردها الطبيعية وحمايتها من التلوث والعمل على تحقيق التوازن والتنوع الاستمرارية بها مع المواءمة بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي، الإدارة الرشيدة للموارد البيئية. (القصبى، 2021، صفحة 328)

- التعريف المؤسسى:- تعني التنمية المستدامة نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنلوجيا صديقة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والاحتباس الحراري واضراره بالأوزون. (بن صالح كريمة والأخرون، 2017، صفحة 4)

وعلى ما تقدم فأن الاهداف التنمية المستدامة تتمثل، كما ذكرت البعض:-

- القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية بسبب أنها محدودة، واستخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية، والعمل على حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يعد من الموارد المستقبلية. (مركز الإنتاج الإعلامى بجامعة الملك عبدالعزيز، 1427 هجرى، صفحة 41)

- الحفاظ على البيئة من خلال الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها والعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها انطلاقا من الدراية الكاملة بأن إصلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة.

- حماية خيارات الأجيال التي لم تولد بعد وحمايه قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل. (البلتاجى، 2020، صفحة 323)

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تحاول التنمية المستدامة عن طريق التخطيط وتنفيذ عمليات السياسية التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وروحيا من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو وللملكية بصورة عادلة ومقبوله. (ناصر، 2010، الصفحات 8-9)

- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية، ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفعالة في خلق الحلول المناسبة لها في طريق مشاركتهم عن إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها. (تى أحمد والأخرون، 2020، صفحة 285)

- ربط التكنولوجيا الحديثة لأهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفيه استخدام الجديد والمتاح منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، او على الاقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها. (مريم سياخن و صبرينه رباحى، 2019، صفحة 63)

- عرض الاتجاهات والقضايا المتعلقة بدور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة وأثرها على تطوير آليات الحكم وطرق تطبيقها في الدول النامية. (دمدوم زكريا و شيخة خليفة بلقاسم، 2014، صفحة 93)

- وتهدف التنمية المستدامة إلى استخدام الطاقات النظيفة الشاملة، كما تهدف إلى تحقيق الامن الغذائي والمائي المستدام، والحفاظ على النظم الايكولوجية ورفع مستوى الانتاجية النظيفة والصديقة للبيئة. (صالح، 2018، صفحة 211)

3.2. مؤشرات التنمية المستدامة

إن مؤشرات التنمية المستدامة تساهم في بيان مدى التقدم الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسمح هذه المؤشرات لأصحاب القرار في وضع السياسات والاستراتيجيات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي. (كاظم،

2012، صفحة 398) ومن أجل التعبير الدقيق واكمال اوجه مؤشرات التنمية المستدامة اقترحت لجنة التنمية في الامم المتحدة (58) مؤشرا الذي يمكن للدولة أن تختار من هذه المؤشرات اعتبارها تقارير وطنية. (الشمرى مايع شبيب و جياد على حمزة، 2020، صفحة 9) كما وضعت هذه اللجنة المؤشرات في إطار فني وتحليلي يصنف هذه المؤشرات إلى ثلاث فئات رئيسية أسمتها مؤشرات القوة الدافعة أو (قوة الدافعة) والحالة وللاستجابة اذ تهتم مؤشرات القوة الدافعة بتصنيف الأنشطة والعمليات والأنماط عند تطبيق التنمية المستدامة، ومؤشرات الحالة تعطي صورة واضحة عن الحالة الراهنة للتنمية المستدامة ومؤشرات الاستجابة وتوضيح وسائل والتدابير للوصول إلى التنمية المستدامة. (الإسكوا، 2001، صفحة 10) وفيما يلي يتم توضيح مختلف مؤشرات التنمية المستدامة:-

1- المؤشرات الاقتصادية وتشمل الهيكل الاقتصادي ، أنماط الإنتاج والاستهلاك.

2- المؤشرات الاجتماعية:- وتشمل العدالة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، السكن، الأمن، السكان.

3- المؤشرات البيئية وتشمل الغلاف الجوي، الأرضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، والتنويع الحيوي.

4- المؤشرات المؤسسية وتشمل الإطار المؤسسي، القدرة المؤسسية. (الجوارين، التنمية المستدامة في العراق- الواقع والتحديات، 2015، الصفحات 3-7)

4. التنمية المستدامة في العراق

سنحاول في هذا المحور إلقاء الضوء على واقع التنمية المستدامة في العراق وقياس أثر سياسات تصحيح الاقتصادي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق.

4.1 واقع التنمية المستدامة في العراق للمدة (1985-2020): تعرض الاقتصاد العراقي لعدد من الصدمات والأزمات طيلة العقود الماضية على رغم مما يمتلكه من موارد مادية وبشرية، كرست مفهوم أحادية الإقتصاد وجعلته يتسم بكونه ذات طابع ريعي بإمتياز، وهذا يدل على عمق وحدة الاختلالات الهيكلية في كثير من مفاصل الاقتصاد. (حسين، 2018، صفحة 12) ونظرا لصعوبة الإحاطة بجميع مؤشرات التنمية المستدامة سيتم تركيز على المؤشرات الأهم من وجهة نظر الباحثين، ومن خلال الجدول التالي:-

الجدول (1): بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (1985--2020) مليون دينار

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	صادرات السلع كنسبة مئوية من واردات السلع	معدل البطالة	إنبعاثات غاز Co2 متوسط نصيب الفرد ـ طن متري	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1985	1.0902	158.04	18.5	2.86	-
1990	1.2771548	215.6218	19.9	3.69	-
1995	326.03637	5.47896783	19.4	4.97	-
2000	2084.7671	11.5208651	18.3	3.73	-
2005	2685.9626	79.8992084	18.0	3.16	0.03
2006	3406.0702	138.711436	17.5	3.02	0.04
2007	3878.0728	202.428922	16.9	3.34	0.05
2008	5335.7593	182.011882	15.3	3.10	0.03
2009	4352.2061	94.9845828	15.2	3.25	0.05
2010	5154.9358	117.873164	15.2	3.65	0.05
2011	6842.7931	166.686191	15.2	3.68	0.03
2012	7803.5942	159.660035	15.1	4.04	0.03
2013	8187.0763	151.256411	16.0	4.20	0.03
2014	7397.1019	157.927299	14.9	3.90	0.04
2015	5271.0503	111.261365	15.4	3.74	0.04
2016	52331.07	120.726146	16.4	3.88	0.04
2017	5968.5428	152.007078	14.8	4.13	0.05
2018	6685.2949	188.822809	12.7	4.25	0.04
2019	7102.1256	140.329905	12.8	4.44	0.03
2020	4950.7927	97.219107	13.7	3.82	0.04

المصدر / الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

البنك المركزي العراقي , النشرة السنوية , سنوات متعددة.

وزارة المالية , دائرة الموازنة , قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لسنوات متعددة.

وزارة التخطيط , مديرية الحسابات القومية , بيانات الناتج لسنوات متعددة.

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .

البنك المركزي العراقي , النشرة الاحصائية السنوية , سنوات مختلفة .

موقع البنك الدولي على الانترنت على الرابط : www.dataalbankaldawli.org

(-) بيانات غير متوفرة

ونرى في الجدول (1) المؤشرات الاقتصادية، وهي مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات السلعية من الواردات السلعية، حيث ينصف تقرير البنك الدولي لعام 2021ا لعراق ضمن الدول ذات الدخل الفردي المتوسط.(worldbank, 2021) . نلاحظ من الجدول أن متوسط نصيب الفرد من الناتجالمحلي الإجمالي في العراق قد شهد تقلبات مستمرة طيلة المدة (1985-2020) فبعد ما كان حوالي (1,0902) مليون دينار ارتفع إلى (1.2771) مليون دينار في عام 1990 ويعزى السبب في ذلك إلى تحسين مستويات تصدير النفط بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية واستمر الحال على ما هو علية حتى توقيع العراق مذكرة التفاهم مع مجلس الأمن الدولي في عام 1996 حسب قرار مجلس الأمن رقم (986) النفط مقابل الغذاء والدواء والذي من خلاله تمكن العراق تصدير كمية من النفط اللازم لأستيراد حاجاته الأساسية من الغذاء والدواء ، مما أدى إلى تحسين متوسط الفرد من الناتج. والجدير بالذكر أن العراق تحت الحصار الشامل قرابة 13عاما من قبل المجتمع الدولي بقرار الأمم المتحدة رقم 661 أغسطس 1990 حتى عام 2003 حتى سقوط النظام السياسى في العراق. (طاع، 2019، صفحة 160)

وبدء متوسط نصيب الفرد من الناتج أرتفاعا تدريجيا حتى العام 2013بأستثناء عام 2009 عن عام 2008 وذلك نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمى ككل ويعود الأرتفاع المستمر فى نصيب الفرد الاسمي من الناتج إلى ارتفاع أسعار النفط خلال تلك المدة، ومنذ عام 2014-2020 شهد نصيب الفرد من الناتج تذبذبات كبيرة خاصة في عام 2015 حيث انخفض متوسط نصيب الفرد إلى (5271) مليون دينار مقارنة بعام 2014 كانت (7397.1) مليون دينار والسبب يعود إلى انخفاض أسعار النفط من ناحية وتدهور الأوضاع الأمنية من ناحية أخرى، ثم انخفضت حصة الفرد من الناتج في عام (2020) نتيجة تفشي فيروس كورونا وتدهور أسعار النفط العالمية.

أما بالنسبة لمؤشر صادرات السلع كنسبة مئوية من واردات السلع يبين لنا هذا المؤشر الميزان التجاري للسلع والخدمات الذي يتضمن صادرات واستيراد البلد ويعكس هذا المؤشر التغير فى سعر الصرف وقدرته التنافسية الدولية وقدرة البلد على الاستمرار في الاستيراد ومن دون حدوث عجز (حمد سماقةي، 2006، صفحة 186)، ويرتبط هذا المؤشر بعلاقة طردية مع التنمية المستدامة من خلال التنويع الاقتصادي وتحسين كفاءة تخصيص الموارد وتشجيع نقل التكنولوجيا المبتكرة من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن يكون لهذا المؤشر آثارا سلبية وذلك من خلال زيادة الاستخدام غير المستدام للموارد (استنزاف الموارد) وخاصة عندما لا تؤخذ تكاليف بيئية الإنتاج في الحسبان. وتشير الأرقام الواردة في الجدول (1) إلى أن صادرات السلع والخدمات التي يشكل النفط بنسبة 99 % (United nation, 2010, p. 210) منها تفوقت الإيرادات على صادرات من السلع والخدمات طيلة المدة (2005-2020)، كما نرى كذلك أن معطيات صافي صادرات كانت مضطربة وغير متوازنة وهذا يدل على عدم استقرار السياسة الخارجية في العراق.

أما المؤشر الأخر الذي يعكس واقع التنمية المستدامة هو معدل البطالة كمؤشر اجتماعي، حيث تمثل البطالة محورا رئيسيا في منظومة تحقيق التنمية المستدامة كما أن ارتفاع معدل البطالة يسبب ارتفاع في نسبة الفقر في البلد مما يؤثر على مسيرة التنمية المستدامة، ويمكن ملاحظة معدل البطالة في الجدول (1) إذ نرى أن معدلات البطالة طيلة فترة الدراسة كانت في تذبذب مستمر ، حيث يظهر الجدول معدل البطالة في عام 1985 ما يقارب (18.5) ثم أخذ المعدل بالأرتفاع ليصل إلى (19.4) فى عام 1995 ثم انخفض إلى (18.3) في عام 2000 أى طول ستة عشر عاما لم ينخفض المستوى (0.5) ، و يعود السبب في ذلك إلى عزل العراق عن العالم الخارجي وتوقف المشاريع الاستثمارية والإنتاجية بسبب الحصار الاقتصادي ومخلفات الحرب، ولكن بعد عام 2005 أخذت معدلات البطالة بالانخفاض حتى عام 2014 والسبب يعود إلى الخطط التنموية التي وضعتها الحكومة آنذاك ممثلة بوزارة التخطيط، وزيادة أعداد المستقيلين من الوظائف في الدولة والجهاز الأمني. (عبدالمحمدى ناظم عبدالله و محمدى نصيف عبدالله أحمد، 2016، صفحة 227) ثم ارتفع معدل البطالة عام 2015 إلى (15.4) وذلك بسبب الظروف الأمنية التي مر بها العراق عمت بسببها الفوضى وتفاقمت ظاهرة البطالة، ووصل معدل البطالة عام (2020) إلى (13.8 %) نتيجة تفشي فيروس كوفيد- 19 وتعطيل الكثير من الأفراد عن العمل بسبب حظر التجول. وان مؤشر معدل البطالة سيظل مصدرا للقلق ما دام يتمثل برقمين.

ومن المؤشرات البيئية الضارة هو نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد التي مصادرها كثرة الانبعاث من حرق الوقود واستهلاك الطاقة. (العساف على مصطفي و وراد طالب عوض، 2017، صفحة 141) محليا ودوليا نتيجة ما تسببه هذه الانبعاثات من أضرار في البيئية، و نرى في العراق أن هذا المؤشر فى تزايد ولكن بشكل متذبذب خلال مدة الدراسة إذا زاد متوسط نصيب الفرد من (2.86) طن متري في عام 1985 إلى (3.82) طن متري عام 2020. وهذا يعد مؤشرا خطيرا إذ أن المستهدف عالميا، والمنصوص عليه في الهدف السابع من أهداف الألفية البيئية هو (1.5) طن مترى، أي أن هنالك فرق لا يستهان به يدل على أن العراق يصنف من ضمن الدول ذات التلوث المرتفع في العالم. (الشمري مايح شبيب و جياد على حمزة، 2018، صفحة 24)

أما فيما يتعلق بالمؤشرات المؤسسية التي ينبغي التعريج عليها هو مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يقيس هذا المؤشر حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير بما في ذلك الموارد البشرية إذ شكل حجم القدرات البشرية على استخدام التكنولوجيا الجديدة من العوامل المهمة في النمو المستدام. وفي العراق كما نرى في الجدول (1) كان الإنفاق على البحث والتطوير منخفضا حيث بلغ (0.05 %) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 ثم انخفض إلى (0.04) لعام 2020، كما يبين التقرير العربي للتنمية المستدامة الصادر عن الأمم المتحدة أن العراق يصنف من أقل الدول العربية في هذا الخصوص (الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2015)، وهذا يدل إهمال جانب البحث العلمي والتطوير في العراق.

4.2. قياس أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي علي بعض امؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2005-2020)

اعتمدت البحث علي استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (AUTO Regration Distribut lag) والمشار إليه اختصار (ARDL) . ويتميز نموذج (ARDL إن لا تكون المتغيرات التي تدخل في النموذج متكاملة من حيث الرتبة، أي يمكن أن تستخدم المتغيرات المتكاملة من الدرجة (0)I أو الدرجة (1) أو مزيج بين الإثنين على أن المتغير التابع مقيد بأن يكون الدرجة الأولى (1)I . وتم استخدام برنامج البرنامج (EViews) لتحليل العلاقة القياسية وبناء على ذلك يوصف النموذج كالآتي:-

1.توصيف متغيرات البحث :

سيتم في هذه الدراسة الاعتماد على المتغيرات التالية كما نرى في الجدول (2)

الجدول (2): تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغيرات	مصادر البيانات المستخدمة
PRGDP	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الجارية
Co2	إنبعاث ثاني أكسيد الكاربون (متوسط نصيب الفرد ،طن متري)
UR	معدل البطالة
X-M	صادرات سلعية كنسبة مئوية من واردات السلع
EXR	الأنفاق علي البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
Prog	متغير وهمي، يساوي واحدا إذا كان برنامج الإصلاح ساري المفعول، وصفر إذا كان البرنامج غير مطبق
B0-B5	معلمات الانحدار
Ut	الحد الخطأ

عليه يمكن صياغة النموذج عن النحو الآتي:

النموذج (1)..... PRGDP =f(Co2, UR, X-M, EXR, Prog)

ويتم استخدام دالة اللوغاريتمي للنموذج وصيغته:

لوغاريتم مزدوج

$$LPRGDP = B0 + B1LCo2 + B2LUR + B3LX\text{-}M + B4LEXR + B5Prog + Ut$$

2.نتائج التحليل قياسي :-

أ- الثبات والاستقرار (Stationary test /Unit root test)

هناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار السلاسل الزمنية، وقد تم الاعتماد على اختبار جذور الوحدة، حيث يفيد هذا الاختبار أن السلسلة مستقرة في حالة عدم وجود جذور الوحدة في السلسلة الزمنية للتغير، وغير مستقرة باحتوائها اتجاه عام أو جذور الوحدة،وبالاعتماد على الاختبار حصلنا على النتائج التالية -الجدول (3) يعرض نتائج التحليل :

جدول (3): نتيجة اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج

ADF : Augmented Dickey-Fuller

	Level (المستوى)		1st Difference (الجذور الوحدة)	
Variables	**Intercept**	**Trend**	**Intercept**	**Trend**
PRGDP	0.0117**	0.0343**	0.0002 *	0.0015 *
Co2	0.4676	0.5389	0.0342 **	0.0439 **
UR	0.3497	0.4186	0.0478 **	0.1172
X-M	0.0291**	0.1251	0.0005 *	0.0036 *
EXR	0.0131**	0.0542***	0.0021 *	0.0130 **

مستوى المعنوية عند (1% *) و(5% **) و(10% ***) على التوالي.

المصدر/ من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الجدول (1) للمدة (2005 – 2020) وباستخدام برنامج E-views 9.

يظهر أن جميع المتغيرات(متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،صادرات السلع كنسبة مئوية من واردات السلع،الأنفاق علي البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ثابتة ومستقرة في المستوى والفرق الأول (التقاطع والتقاطع مع الاتجاه/ Intercept - Trend) عند مستوى المعنوية (1٪، 5٪)على التوالي ، ماعدا نصيب الفرد من إنبعاث co2 ومعدل البطالة ثابتة في الفرق الأول. وبهذا يسمح بإجراء عملية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ب- التكامل والتكامل المشترك (Co -Integration Analysis)

بعد الانتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات والاستقرار في البيانات المستخدمة، نذكر أنه وبما أن هناك سلاسل زمنية لها درجة التكامل ((1)I)نفسها، وهناك احتمال التكامل المشترك بين متغيرات البحث ، ويعد هذا اختبارا من الاختبارات المهمة لبيان وجود العلاقة على المدى الطويل بين متغيرات البحث، وحتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الأقل وجود علاقة

واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (4).

الجدول (4):نتائج اختبار(Johnsen) لبيان التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

النموذج	TraceStatistic	Critical value 0.05	Prob**
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	68.66889	40.17493	0.0000
نصيب الفرد من إنبعاث co2	25.55853	24.27596	0.0343
معدل البطالة	7.545356	12.32090	0.02741
صادرات السلع كنسبة مئوية من واردات السلع	0.369104	4.129906	0.06065
الأنفاق علي البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	27.86832	15.49471	0.0004
متغير وهمي	6.910156	3.841466	0.0086

المصدر/ من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الجدول (1) للمدة (2005 – 2020) وباستخدام برنامج E-views 9

من خلال الجدول (4) نجد أن كافة المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها البعض في مستوى المعنوية (5 %)، وبهذا يتم رفض فرضية العدم التي تشير إلي عدم وجود علاقة إحصائية معنوية بين المتغيرات داخل النموذج. وقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية مقبولة اقتصاديا وإحصائيا وقياسيا.

ت- تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation):

عند الحصول على علاقة التكامل المشترك، أو الارتباط وبالنظر إلي جدول (5) الخاص بتقدير النموذج القياسي نجد بأنه هناك من المتغيرات ترتبط بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكالآتي:-

الجدول (5): نتائج تقدير نموذج ARDL لأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

النموذج / الخاص بالمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي		
المتغيرات المستقلة	معلمات المقدرة(Cof.)	مستوى المعنوية
نصيب الفرد من إنبعاث co2	0.425058	0.0496
معدل البطالة	0.439860	0.0289
صادرات السلع كنسبة مئوية من واردات السلع	048566	0.0141
انفاق علي البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	1.390630	0.0014

متغير وهمي	0.490202	0.0489
المصدر/ من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الجدول (1) للمدة (2005 – 2020) وباستخدام برنامج E-views 9.		

LPRGDP = B0 + B1Co2+ B2LUR + B3LX-M + B4LEXR+ B5Prog +Ut

LPRGDP = 8.526311+ 0.425Co2- 0.439LUR + 0.485LX-M + 1.390LEXR+ 0.490Prog +Ut

التحليل الاقتصادي لذلك النموذج المقدر والخاص بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يتبين من خلال الجدول (5):

إن معامل نصيب الفرد من إنبعاث co2 يشير إلي أثر إيجابي (طردي) ومعنوي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت قيمة نصيب الفرد من إنبعاث co2 (0.425)، أي أن زيادة نصيب الفرد من إنبعاث co2 بنسبة (0.1) تساهم في زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (0.425) وهذه النتيجة تتفق مع الواقع الاقتصاد العراقي التي تعتمد على الريع النفطي المتأتي من زيادة إنتاج النفط والذي يفترض أن يرافقها زيادة ملحوظة في إنبعاث غاز co2 ، باعتبار النفط أحد أبرز مصادر الإنبعاث من جهة ، ومن جهة أخرى زيادة مستويات التلوث البيئي يتماشى مع زيادت مستويات الدخل في بدايات النمو الاقتصادي .

أما بالنسبة لمعدل البطالة في العراق فكان أثره سلبيا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أن المرونة المقدرة لمعدل البطالة في العراق شكلت (0.439-)، وارتفاع معدل البطالة في العراق بمقدار(1%) يؤدي إلي انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.439) وإن هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية ويعزى ذلك إلى كلما زادت معدلات البطالة نتيجة عدم استغلال القوى العاملة المعاطلة بما يخدم زيادت نسبة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تخفيض نسبتها .

أن صادرات السلع كنسبة مئوية من واردات السلع ساهم في زيادت متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ، حيث كان حجم وإشارة معلمة صادرات السلع كنسبة مئوية من واردات السلع تتوافق مع المنطق الاقتصادي من جهة تأثيرها على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، إذ أن تغير مقداره (1%) من صادرات السلع كنسبة مئوية من واردات السلع يؤدى إلي تغير مقداره (0.485) في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذه

النتيجة تؤكد وتنطبق مع واقع النظرية الاقتصادي ، حيث هناك علاقة طرية بين صادرات السلع كنسبة مئوية من واردات السلع ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل رئيسي على الصادرات النفطية ويعتبرها من المصادر الأساسية والرئيسية للإيرادات في العراق وزيادة نسبة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

أما فيما يخص بنسبة الإنفاق علي البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ذو أثر إيجابي على زيادة المتوسط النصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة الدراسة، حيث أن إنفاق علي البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ساهم بمقدار (0.001) في زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على رغم من أن هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية إلا أن الأثر قليل جدا وفقالظروف العراق.

أما بالنسبة للمتغير الوهمي خاصة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي له تأثيرات كبيرة على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث تظهر من خلال إشارة المعلمة المقدرة (+) التي تشير إلي أن تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي قد سبب في زيادة المتوسط النصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.0489)) وهذا يعود إلى الاجراءات التصحيحية التي تطالب المؤسسات المالية الدولية بتنفيذها في العراق.

3- الاختبارات التشخيصية لمصداقية النموذج (Diagnostic tests):

الخطوة الأخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي يكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة، وتعتمد عليه صناعة القرار، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية، وهي:

أ:اختبارات المصداقية وملاءمة النموذج :هناك اختبارات ومؤشرات كثيرة في هذا الجانب، إلا أن أهمها هي: (R2، Adjusted R2، Std.Error) ، ونتائج التحليل على النحو الآتي:

الجدول (6)

نتائج اختبار مصداقية النموذج المقدر

النماذج	R-Squared	Adjusted R2	S.E.of regression
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	0.999880	0.998438	0.024642

المصدر/ من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (1) للمدة (2005 – 2020) وباستخدام برنامج E-views 9

يتبين من الجدول (6) أن معامل التحديد ومعامل التحديد المعدلة (R-Squared وAdjusted R2) مرتفعة في النماذج المقدرة، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الممثلة في النماذج توضح نسبة

كبيرة من سلوك المتغير التابع، ومن جهة أخرى نلاحظ أن قيمة (Stander Error) يساوي (0.024) وهذا يشير إلي صحة النموذج من الناحية الإحصائية.

ب: اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذج : Diagnostic test and Statistical Indicators

من أجل فحص صلاحية النموذج المقدر وإمكانية تطبيقها في الحياة العملية حاليا ومستقبلا وكذلك لغرض إعطاء الثقة لصانع القرار، وكذلك يمكن أن يستخدم النموذج المقدر لأغراض التنبؤ، فإنه من الضروري أن يكون النموذج المقدر خاليا من المشاكل القياسية أو أن يتجاوز غالبية المشاكل القياسية. يلخص الجدول الآتي نتائج هذه الاختبارات التشخيصية:

الجدول(7): الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

المشاكل القياسية ونوع الاختبار	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	تقييم الاختبار
مشكلة الارتباط الذاتي Durbin-Watson	D.W= 2.6484	لا توجد المشكلة
Breusch-Godfrey Test:	Prob.F=0.8589 >0.05	*لا توجد المشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين (ARCH)	Prob.F=0.5231 >0.05	لا توجد المشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي)arque-beraللبواقي(	Prob.J.B=0.9352>0.05	لاتوجد المشكلة
مشكلة التشخيص Ramsey Reset Test	Prob.F= 0.0727>0.05	لا توجد المشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد Variance Inflation Factors	1<CenteredVIF<4	لا توجد المشكلة

المصدر/ من إعداد الباحثين بالاعتمادعلى بيانات جدول (1) للمدة(2005 – 2020) وباستخدام برنامج E-views 9

من خلال الجدول (7) ومن خلال استخدام النماذج (ARDL) والتنسيق بينهما، يتبين أنه ليس هناك دليل على وجود أي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الإحصائية (كالارتباط الذاتي، والتعدد الخطي، والتوزيع الطبيعي، وعدم تجانس التباين، والتشخيص)، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).

ج: اختبار استقرارية النماذج (CUSUM of Squares Test):

بعد تقدير النماذج بطريقة (ARDL)، أن الخطوة التالية هي اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل الطويل والقصير، ولكي يتحقق ذلك يتم الاعتماد على اختبار مجموع المربع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM of Squares Test) ، ووفقالهذا الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكلي إذا وقع الرسم البياني بين

الحدود الحرجة بمستوى (5%) الذي يؤكد أن متغيرات البحث ساكنة ، والشكل (1) يترجم سكون المعلمات للنموذج، الذي يؤشر السكون بين المتغيرات الظاهرة المدروسة؛ لأن جميعها واقعة في حدود الثقة خلال مدة الدراسة.

الشكل (1): اختبار الاستقرارية للنماذج

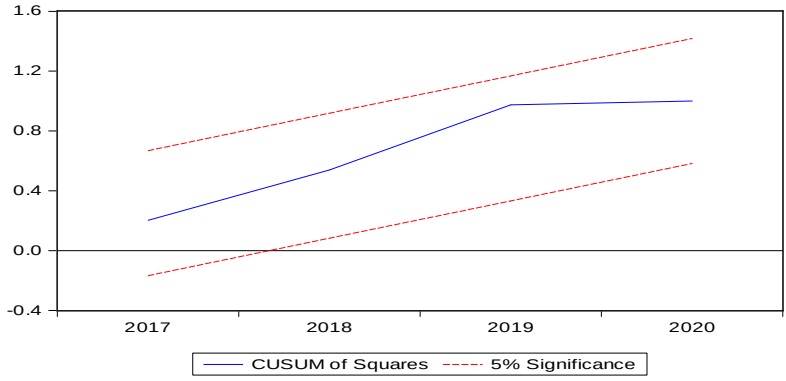

المصدر / من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج (Eviews9)

5. الخاتمة:

أن السياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق إذا طبقيت بالطريقة سليمة تكون لها تأثيرات كبيرة على تحقيق التنمية المستدامة ، على رغم من ذلك يظهر أن برامج الإصلاحات الاقتصادية لها تأثير إيجابي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأن النجاح والتقدم في التنمية المستدامة مرتبطان بمزيد من جهود الإصلاح المنفذة ، ومن أجل تحقيق نجاح برامج الإصلاح لابد من توفير عاملان مهمان وهما الاستقرار والإرادة السياسة واللذان لايزالان غائبان فى العراق .

- **نتائج الدراسة** :نستنتج من خلال هذا البحث مجموعة من النتائج نذكر منها :

- أظهرت النتائج القياسية أن الإصلاح الاقتصادي كان ذو أثر إيجابي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة البحث. ولكن عند مقارنة متوسط نصيب الفرد في العراق مع الدول العربية نرى أنه ما زال بعيدا عن متوسط دخل الفرد في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

- بينت من خلال التحليل والتحليل القياسي أن نسبة الإنفاق علي البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ذو أثر إيجابي وقليل جدا على زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي في العراق وهذا يدل على وجود إهمال وتساهل كبير في قضايا البحث العلمي والتطوير في العراق من جانب ومن جانب أخرى تعتبر من أضعف مؤشرات التنمية المستدامة في العراق.

- اتضح من خلال النتائج القياسية أن معدلات البطالة لها تأثير على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، والعلاقة عكسية بين معدلات البطالة على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعنى كلما يزداد المعدلات البطالة ينخفض الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤدي إلى انخفاض نسبة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- أن اتجاهات معدل نمو نسبة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتبطت إلى حد كبير بصادرات السلع كنسبة مئوية من واردات السلع ، ولكن هذه الصادرات ليست صادرات غير نفطية وأنما ترتبط مباشرة بالإيرادات النفطية بإنتاج قطاع النفط، وهذا يعبر عن اختلال كبير في هيكل الإنتاج ، ويظهر أثر تقلبات في أسعار النفطية بصورة واضحة في الاقتصاد العراقي، لأن مع أي تغير في الأسعار العالمية للنفط تتغيير كل من الصادرات النفطية وإنتاج النفط وهذا جعل الاقتصاد العراقي رهنا للتقلبات التي تحدث في أسواق النفط العالمية.

-توصلت النتائج التي تم الحصول عليها من خلال النموذج القياسي المستخدم بأن متوسط نصيب الفرد من إنبعاث CO2 ذو أثر إيجابي ومعنوي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا يعني تتم التضحية بالبيئة من أجل زيادة المكاسب الاقتصادية من خلال الأستخدام المفرط للموارد الطبيعية (النفط والغاز) لتمويل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من جانب ومن جانب أخرى أن انخفاض التعريفة الجمركية أو إزالتها ساهم في ارتفاع الاستيرادات الرأسمالية (سوق السيارات) مما أدى إلى ارتفاع نسبة التلوث الهوائي عن طريق ارتفاع تركيز الرصاص والدقائق العالقة في الهواء.

- وأخيرا أن فرض العقوبات الاقتصادية الدولية والحروب السابقة والفساد الإداري وعدم الاستقرار السياسي التحدي الأبرز الذي يواجه الحكومة العراقية في الوقت الحالي ويؤثر سلبيا على المؤشرات التنمية المستدامة.

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا عرض الاقترحات الآتية:

- يتجاوب الالتزام والتأني عند تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وتهيئة ظروف المناسبة وما تشمله من قضية ترتيب لعناصره وتوقيتها وسرعة تنفيذها وتحديد الأولويات والسياسات بما يخدم الأهداف الاقتصادية والتنموية في بيئة متعدد التشوهات كالبيئة العراقية، وإن أي إصلاح اقتصادي يجب أن يسبقه إصلاح سياسي، وحرب حقيقية على الفساد الإداري والمالي لأنه بوجودهما لن تتمكن من تمرير أي سياسة تنموية مستدامة.

- إعداد خطط وسياسات اقتصادية فاعلة من شأنها توجيه وتخصيص النسبة الأكبر من عوائد النفط في بناء قاعدة اقتصادية زراعية صناعية متنوعة تكون حجر الأساس لتفعيل التنمية المستدامة وتوفير احتياجات الأجيال الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية من الثروة النفطية بالتزامن مع التغيرات في التركيبة السكانية، لغرض الحفاظ على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تحقيق ورفع مستويات الرفاهية لمعظم السكان.

- وضع استراتيجية فعالة مصحوبة بتشريعات قانونية بيئية بما يضمن استدامة النظام البيئي في العراق والحفاظ على الموارد الاقتصادية غير المتجددة وحماية مكتسباتها من الهدر وسوء الاستعمال, وإدارتها بشكل سليم والعمل على ديمومتها وتجددها قدر المستطاع ومنع التلوث لتتناسب مع التطورات العالمية في هذا المجال .

- وضع الخطط والبرامج لإدارة الاقتصاد الوطني وتنظيمه وتخليصه من السمة الريعية، التي يتسم بها الاقتصاد العراقي والمتأتية من استحواذ القطاع النفطي على الحصة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتي سينعكس على نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى، قد عمق من الاختلالات البنيوية في الاقتصاد العراقي، وعلى الحكومة العراقية أن تعمل جاهدا لتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية؛ من أجل تنويع مصادر الدخل والثروة، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن العمليات الأساسية لتطوير وتنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة هي ثلاث عمليات: التطور التقني، تراكم رأس المال، التغيير الهيكلي لواقع الاقتصاد العراقي.

- تفعيل دور المجتمع في الحفاظ على البيئة، وترسيخ الوعي الشعبي ببرامج الإصلاح الاقتصادي على أن يترافق بوضع برامج الحماية الاجتماعية لمعالجة الفجوات الدخل ويلبي طلبات الأشخاص المتضررين من أجل النهوض بواقع التنمية المستدامة في العراق.

- فقدان الرؤيا الاقتصادية، ففي الوقت الذي أعلنت الدولة التخلي عن التخطيط واحلال السوق كآلية لإدارة الاقتصاد، لاتزال الدولة تمارس الدور الرئيس في الاقتصاد، مما يعني عدم وجود إصلاح اقتصادي حقيقي.إذ لاتزال الدولة تهيمن على عناصر الانتاج مثل هيمنتها على النفط بشكل كامل، وتملك ما نسبته كبيرة من الارض، وتملك الكثير من الشركات العاملة والمتوقفة، وتمارس دور كبير في القطاع المصرفي بنسبة عالية .

6- الإحالات والمراجع :

Ozili and P.K) .(2022) .(sustainability and sustainable development research around the world .managing global transitions ، 4.(3) 20.

United nation) . (2011) .(Sustainability and equity : Abetter for all .Human develpoment report.

United nation) .(2010) .(Indicators of sustainable development guiden lines and method .NewYork: UN.

worldbank) .(2021) .تم الاسترداد من (https://worldbank.org

العزاوى ،إبتسام على حسين. (2009). سياسات الإصلاح الأقتصادي و إنعكاساتها على التنمية البشرية(دراسة لبلدان مختارة)، قسم الاقتصاد ، كلية الأدارة والأقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق 20-19.

إسماعيل محمد و عبدالمنعم هبة. (2018). دور الإصلاحات الأقتصادية فى دعم النمو في الدول العربية. صندوق نقد العربي.

الإسكوا. (2015). التقرير العربي للتنمية المستدامة. الأمم المتحدة. بيروت: لبنان.

الإسكوا. (2001). تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة فى الإسكوا: تحليل النتائج. الأمم المتحدة.

الشمبري مايح شبيب و جياد على حمزة. (2018). الواقع الريعي وأثاره على مؤشرات التنمية المستدامة فى العراق(دراسة قياسية للمدة 1985-2015). مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، 12 (33)، 24.

الشمرى مايع شبيب و جياد على حمزة. (2020). الإستدامة فى إطار التنمية-رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة فى العراق. مجلة مركز دراسات الكوفة (57)، 9.

العساف على مصطفي و وراد طالب عوض. (2017). اثر الأنفتاح التجاري على إنبعاث غاز ثاني اوكسيد كاربون : دراسة حالة الأردن. المجلة الأردنية للعلوم الأقتصادية ، 4 (2)، 141.

أيوب أنور حمد سماقةيي. (2006). البيئة والتنمية المستدامة. أربيل، العراق: مكتب التفسير للنشر والاعلان.

بلقاسم العباس. (2004). التثبيت و التصحيح الهيكلى. جسر التنمية ، 3 (31)، 5.

بن صالح كريمة والأخرون. (2017). التنمية المستدامة بين المنظور الوضعي والرؤية الإسلامية . أعمال مؤتمر العلمي الدولي :الوقف الإسلامى والتنمية المستدامة (صفحة 4). عمان: الاردن.

تى أحمد والأخرون. (2020). التنمية المستدامة، أبعادها و مؤشرات قياسها:قراءة اقتصادية. الملتقي الوطنى الأول: جودة الحياة والتنمية المستدامة فى الجزائر-الأبعاد والتحديات، (صفحة 285).

خالد روكان عواد. (2015). الإصلاح الأقتصادي فى العراق بعد عام 2003 التجربة والتحديات. العراق: مجلة زانكو للعلوم والإنسانية ، 19 (1)، 4.

دمدوم زكريا و شيخة خليفة بلقاسم. (2014). الإصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة فى الجزائر للفترة (1990-2010). الجزائر : مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، 7 (2)، 93.

رضا مصطفى حسن البدوى. (2018). الإصلاح الأقتصادي بين رؤية صندوق النقد الدولى والأعتماد على ذات " تجارب دولية". مصر: مجلة العلوم لكلية الدراسات الأقتصادية والعلوم السياسية ، 3 (6)، 150.

زهيره بن طاع. (2019). العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية "العراق نموذجا". الجزائر: مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية ، 2 (2)، 160.

سهاد احمد رشيد. (2017). سياسات الإصلاح الأقتصادي في العراق وأثارها. العراق : مجلة الأقتصاد الخليجى ، 33 (31)، 66.

صالح الحسن عبدالغفار و حسن يسرى. (2018). السياسات الأقتصادية الكلية و دورها فى الإصلاح الأقتصادي السودانى خلال فترة من(2000-2017).السودان : مجلة الدراسات العليا-جامعة النيلين ، 12 (1-48)، 254-255.

عبدالباق روابح و شريف غياط. (2007). الأثار الأقتصادية والأجتماعية لبرامج الإصلاح الهيكلى فى الجزائر. الجزائر: المكتبة الشاملة الذهبية.

عبدالحميد عفيف و لوصيف فيصل. (2017). واقع التنمية المستدامة في الجزائر: بين التشريع والأستغلال الأمثل للموارد.الجزائر : الأفاق للدراسات الأقتصادية ، 2 (1)، 4.

عبدالكاظم ايمان و عباس سحر. (2008). تحليل سياسات التكيف الهيكلى فى بلدان عربية المختارة(مصر والمغرب.العراق: مجلة الغرى للعلوم الأقتصادية والأدارية ، 2 (8)، 130.

عبدالمحمدى ناظم عبدالله و محمدى نصيف عبدالله أحمد. (2016). تحليل إحصائى لبعصض مؤشرات التنمية المستدامة فى العراق للمدة (2005-2012). العراق : مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأقتصادية والأدارية ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني (12)، 227.

عدنان فرحان الجوارين. (17 6, 2011). تاريخ الاسترداد 11-9-2022، من http://ahewar.org

عدنان فرحان الجوارين. (2015). التنمية المستدامة في العراق- الواقع والتحديات. مركز العراق للدراسات ، 77، 3-7.

عصام عبدالشافعى. (2017). بين المشروطية والسياسية والحكم الرشيد. مجلة المعهد المصرى ، 2 (5)، 20-21.

علاء حاسم محمد. (2018). أثر سياسات الإصلاح الأقتصادي على (البطالة،الفقر)فى العراق:دراسة حالة. مصر: المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، 9 (3)، 3.

على عبدالله. (2003). موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلى. الجزائر : مجلة الباحث ، 2 (2)، 101.

عمار مجيد كاظم. (2012). التنمية المستدامة فى الاقتصاديات العربية بين الواقع والطموح. المؤتمر العلمى الثانى العشر بعنوان(التنمية المستدامة من أجل أقتصاد عراق متطور) (صفحة 398). بغداد-العراق : الجامعة المستنصرية.

كريم سالم حسين. (2018). نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام 2030 في العراق. العراق : مركز بيان للدراسات والتخطيط ، 12.

لخضاري صالح. (2018). واقع التنمية المستدامة فب الجزائر -الأستراتيجية والجهود. الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية ، أ (50)، 211.

محمد جابر عبد الحميد البلتاجى. (2020). دور الإستثمار الأجنبى المباشر في تحقيق التنمية المستدامة فى المملكة العربية السعودية(دراسة تحليلية).مصر: مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية ، 1 (1)، 323.

مراد ناصر. (2010). التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر. الجزائر : مجلة التواصل ، 16 (2)، 8-9.

مركز الإنتاج الإعلامى بجامعة الملك عبدالعزيز. (1427 هجرى). دور التنمية في الوطن العربى بين الواقع والمأمول. (11، المحرر) صفحة 41.

مريم سياخن و صبرينه رباحى. (2019). أليات تعزيز المسؤولية الإجتماعية في البنوك الإسلامية و دورها فى تحقيق التنمية المستدامة-الصكوك الإسلامية الخضراء نموذجا. الجزائر: مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الإقتصادية ، 3 (العدد الخاص)، 63.

مكتبة الإسكندرية. (2004). قضايا إصلاح العربي:الرؤية والتنفيذ. وثيقة الإسكندرية، (صفحة 6). مصر.

منال بنت طارق القصبى. (2021). التنمية المستدامة و أثرها في حفض المقاصد الشرعية الأسلامية. مصر: مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية ، 37 (2)، 328.

يوسف ماعى و عمروش الحسين. (2022). التنمية المستدامة في إطار البنك الدولى. الجزائر: مجلة دراسات القانونية ، 8 (1)، 773.